اقتصاد الهجرة الدولي في ضوء الخبرات المحلية

نور الله غور *

ملخص: تتناول هذه الدراسة تأثير الهجرة الدّوليّة في اقتصاد الدّول المضيفة، وتركّز في تحليلها على المجالات الحيويّة في الاقتصاد، مثل النّموّ وسوق العمل والماليّة العامّة والتّضخّم. ولأنّ دوافع الهجرة تختلف من حالة أخرى، فإنّ هذا التّحليل يخصّص موضوعه بدراسة تأثيرات المهاجرين واللّاجئين في اقتصاد الدّولة المضيفة قدر المستطاع. وعند النّظر في الدّراسات الجارية حول الموضوع والخبرات القطريّة- يلاحظ أنّ الهجرة الدّوليّة تؤثّر بشكل إيجابيّ في اقتصاد الدّولة المضيفة على المدى المتوسّط والبعيد من منظور السّياسات الإستراتيجيّة رغم أنّها تحمل بعض التّكاليف في المدى القصير، فهناك نتائج قويّة تشير إلى أنّ الهجرة الدّوليّة تدعم النّموّ الاقتصاديّ في البلدان المضيفة من خلال قنوات مختلفة، مثل الابتكار وتراكم رأس المال والطّاقة البشريّة والتّجارة الخارجيّة والاستهلاك المحلّيّ، ففي حالة قيام الدّولة المضيفة بإنشاء نظام مؤسّسيّ شامل، يمكن للمهاجرين واللّاجئين نقل مواهبهم ومهاراتهم ورؤوس أموالهم للإسهام في النّموّ الاقتصاديّ على المدى الطّويل.

* ستا، تركيا

The Economics of International Migration in Light of Local Expertise

NURULLAH GÜR*

ABSTRACT The study examines the impact of international migration on the host countries' economy and focuses on its analysis on economics' vital fields such as growth, labor market, public finance, and inflation. Considering current studies on the topic and country experiences, it is noted that international migration, from a strategic perspective, positively affects host country's economy over both medium and long-term, although it imposes some costs in the short term. For strong researches suggest that international migration supports host countries' economic growth through different channels such as innovation, capital accumulation, human capacity, foreign trade, and domestic consumption.

* Seta, Turkey

رؤية تركية
2019 - (8/1)
91 - 69

ازدادت موجات الهجرة الدّوليّة بشدّة في السّنوات الأخيرة؛ بسبب الحروب الأهليّة والصّدمات الاجتماعيّة الاقتصاديّة، وتصدّرت جدول الأعمال الدّوليّة. ولا ريب أنّ الاقتصاد يشكّل واحدًا من أهمّ القطاعات التي تتأثّر بالهجرة الدّوليّة. والنّقاشات حول الهجرة الدّوليّة تجري غالبًا في ضوء بيانات مشوّهة، ويجري التّركيز على الأعباء والتّكلفة الملقاة على الدّول التي تستضيف المهاجرين واللّاجئين في إطار بعيد عن الموضوعيّة، فالحاجة إلى المعلومات الموضوعيّة قائمة لإدراك ماهيّة تأثير الهجرة الدّوليّة في اقتصاد الدّول المضيفة سلبًا وإيجابًا، والقنوات التي يمكن من خلالها التّأثير في الاقتصاد، ودرجة تأثيرها في الاقتصاد في المدى القصير والطّويل. وقد أعدّت هذه الدراسة بهدف تلبية تلك الحاجة في حدود معيّنة.

فإن نفّذت إستراتيجيّة تأخذ في الاعتبار نقص اليد العاملة والمهارة في البلاد، يمكن للمهاجرين واللّاجئين أن يسهموا في ملء الفراغ في سوق العمل وفي زيادة إنتاجيّة العمّال الموجودين من مواطني الدّولة المضيفة (تأثير متمّم) بدل سلبهم الوظائف من أيديهم (تأثير استبدال). كما يمكن للهجرة الدّوليّة أن تسهم في زيادة الإنتاج في الدّولة المضيفة نتيجةً لخفض تكلفة الإنتاج وازدياد مجمل الطّلبات، وهذا يؤدّي إلى خلق فرص عمل جديدة لمواطني الدّولة المضيفة.

من ناحية أخرى، عندما يكون معدّل البطالة مرتفعًا في الدّولة المضيفة، وتعاني الشّركات متاعب في ملء شواغرها من سوق العمل - يمكن أن يؤدّي دخول المهاجرين واللّاجئين إلى سوق العمل إلى زيادة معدّل البطالة وانخفاض متوسّط مستوى الأجور، وفي هذه الحالة تزداد في هذه الدّول معدّلات العمالة غير الرّسميّة، وفي مثل هذه الحالات، يميل الاستخدام غير الرّسميّ إلى الزّيادة في الدّولة المضيفة.

وعند النّظر في الدّراسات الجارية والخبرات القطريّة لا يمكن الاستنتاج القاطع بأنّ الهجرة الدّوليّة تشكّل عبئًا على الماليّة العامّة، بل إنّ تلك الهجرات في بعض الظّروف تنعكس إيجابًا على الماليّة العامّة في المدى المتوسّط والطّويل. وهناك إجماع عامّ على أنّ المساعدات الاجتماعيّة التي يتلقّاها المهاجرون واللّاجئون تزيد من نفقات وعجز الميزانيّة في الدّولة المضيفة. ومع ذلك، ينبغي ألّا ننسى أنّ تلك الجماعات لديها القدرة على زيادة الإيرادات الضّريبيّة من خلال دعم النّشاط الاقتصاديّ نتيجة مشاركتها في سوق العمل وإنشاء الشّركات وزيادة الطّلب على السّلع والخدمات.

وبالنّظر إلى أنّ اللّاجئين يحتاجون إلى وقت أكبر للمشاركة في سوق العمل أو إنشاء شركات خاصّة قياسًا بالمهاجرين، فإنّهم يحتاجون بصفتهم دافعي ضرائب إلى وقت أطول من أجل إسهامهم في إيرادات الضّرائب في الدّولة المضيفة، وقد يكون ذلك سببًا في تأثير اللّاجئين سلبيًّا على الماليّة العامّة للدّولة المضيفة على المدى القصير، غير أنّ تأثير اللّاجئين على الماليّة

العامّـة يمكـن أن ينقلب إيجابًا عندما تتوفّر لهم إمكانيّة المشـاركة الحيويّة في الحياة الاقتصاديّة، ثمّ في إيرادات الضّرائب.

تشـير الدّراسات التي أجريت على دول مختلفة بشكل عامّ إلى أنّ المهاجرين واللّاجئين لهم تأثـير سـلبيّ في التّضخّم في الدّولـة المضيفة، والسّـبب الرّئيس لهذا التّأثـير المخفّض للتّضخّم هو أنّ المجموعات المعنيّة تسـهم في تخفيض تكاليف الإنتاج، كما تبدي حركات اللّجوء نتائج مختلفة في تأثيرها على سوق الإسكان في البلد المضيف.

وهكـذا يحمل تأثير الهجرة الدّوليّة على اقتصـاد الدّولة المضيفة أهمّيّةً خاصّةً في الدّول التي تؤوي اللّاجئين ولاسيّما تركيا التي تستضيف العدد الأكبر منهم. وقد قدّمت في الجزء الأخير من التّحليل توصيات بشـأن سياسـة دمج اللّاجئين بشكل يسـهم في الاقتصاد التركي انطلاقًا من الخبرات القطريّة.

الهجرة ظاهرة قديمة قدم تاريخ البشريّة، وقد غدت في السّنوات الأخيرة من أكثر القضايا إثـارةً للجـدل في العـالم، حيث دفعـت الحروب الأهليّـة والصّدمـات في مختلف أنحـاء العالم ولاسـيّما في الـشرق الأوسـط ملايين الأشـخاص إلى مغادرة بلدانهـم. (انظر الرّسـم البيانيّ1 لمنحى تصاعد الهجرة الدّوليّة). والهجرة التي تعني انتقال النّاس من البلدان التي يعيشون فيها لأسـباب سياسـيّة واجتماعيّة و/ أو اقتصاديّة إلى بلدان أخرى للاستقرار فيها بشكل مؤقّت أو دائـم- تترك العديد من العواقب الاقتصاديّة في بلدان المنشـأ (المورّدة للمهاجرين)[1] والبلدان المضيفـة (المسـتقبلة للمهاجريـن) على حدّ سـواء. تحلّـل هذه الدّراسـة أثر الهجـرة الدّوليّة في

اقتصـادات الدّول المضيفة في ضـوء التّجارب القطريّة، فالتّحليل يتنـاول تأثير الهجرة الدّوليّة في اقتصاد الدّول المضيفة، ويركّز على المجالات الحيويّة في الاقتصاد، مثل النّموّ وسوق العمل والماليّة العامّة والتّضخّم.

ولا بـدّ في مثل هذه الدّراسـة التّمييز بين "الهجـرة الطّوعيّة" و"الهجـرة القسريّة". فالهجرة الطّوعيّـة هي هجرة الشّـخص إلى بلد آخـر بحثًا عن عمل أفضل، أو لكسـب المزيد من المال، أو العيـش في بيئة اجتماعيّة اقتصاديّة أفضل، وبعض البلدان تسـتقبل المهاجرين طوعًا في إطار إستراتيجيّة وبرنامج محدّدين لسدّ الحاجة المتزايدة إلى القوى العاملة الشّابّة؛ بسبب الانخفاض السّريـع في معدّل الطّاقة العاملة في سـكّانها. أمّا الهجـرة القسريّة فتعني هجرة المرء من بلده إلى بلد آخر رغم أنفه؛ بسـبب الحرب أو الكوارث الطبيعيّة والأوبئة أو الضّغوط الإثنيّة والدّينيّة وما شابهها. وفي مقابل هذه الحالة، تقبل البلدان المضيفة الأشخاص الذين يلجؤون إليها دون وجود إستراتيجيّة وبرنامج محدّدين.

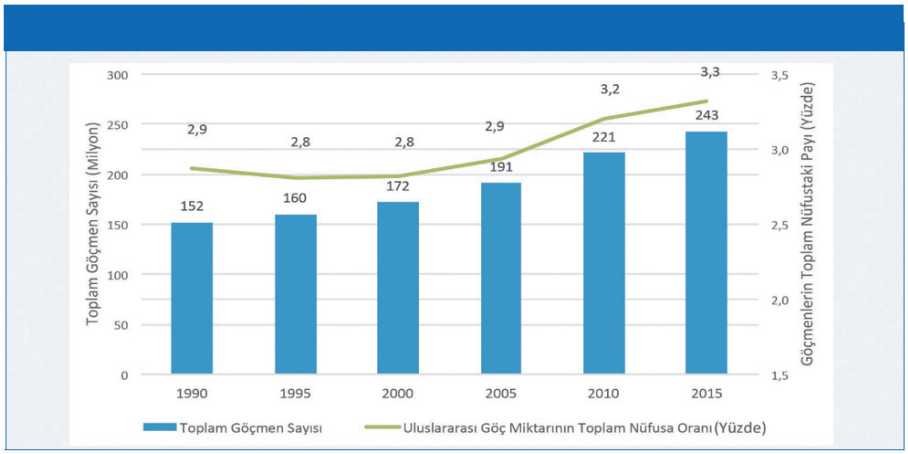

أعداد ونسب المهاجرين في العالم — المصدر: الأمم المتّحدة، الوكالة الدّوليّة للطّاقة

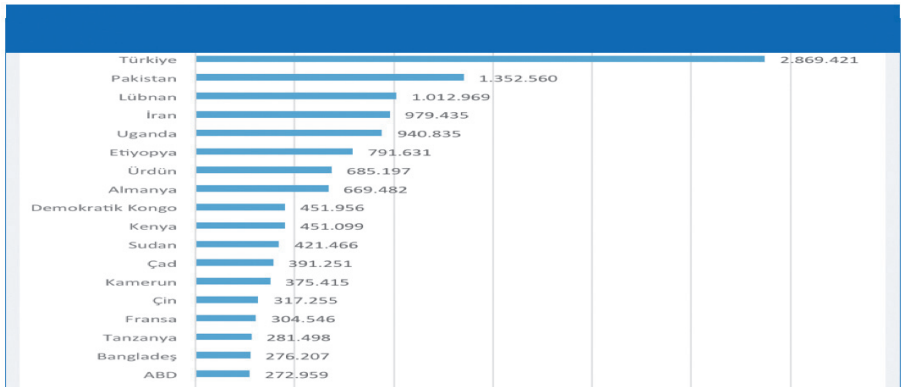

الدول الأكثر استضافة للاجئين — المصدر: الأمم المتّحدة

كما ينبغي في هذا الصّدد التّمييز بين مفهومي "المهاجر" و"اللّاجئ". يتضمّن "قاموس مصطلحات الهجرة" الذي نشرته المنظّمة الدّوليّة للهجرة النّص الآتي حول مفهوم المهاجر: لا يوجد اتّفاق دوليّ حول مفهوم المهاجر، ويقبل أنّ مصطلح الهجرة يشمل الحالات التي يقرّر فيها الشّخص المعنيّ بكامل إرادته الحرّة وبدون أيّة ضغوطات خارجيّة الهجرة من أجل "الرّاحة الشّخصيّة". ومن هنا يشمل هذا المصطلح العائلات والأفراد الذين هاجروا إلى بلد أو منطقة أخرى لتحسين وضعهم الماليّ والاجتماعيّ وتوقّعاتهم المستقبليّة لأنفسهم أو لأسرهم.[2] وذكرت اتّفاقيّة الأمم المتّحدة لعام 1951 الخاصّة بالوضع القانونيّ للّاجئين تعريف مفهوم اللّاجئ على النّحو الآتي: "إنّه شخص يوجد خارج بلد جنسيّته أو بلد إقامته المعتادة؛ بسبب خوف له ما يسوّغه من التّعرّض للاضطهاد بسبب العنصريّة، أو الدّين، أو القوميّة، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعيّة معيّنة، أو إلى رأي سياسيّ، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظلّ / تستظلّ بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التّعرّض للاضطهاد".[3]

هذه التّعريفات الرّسميّة تستدعي وجوب التّمييز في التّعامل مع تأثيرات المهاجرين واللّاجئين في اقتصاد الدّولة المضيفة، وعدم التّمييز قد يؤدّي إلى تقديم مقترحات سياسيّة خاطئة من قبل الأشخاص المعنيّين بالموضوع. تتناول هذه الدّراسة بالقدر المستطاع تأثيرات المهاجرين واللّاجئين في اقتصاد الدّولة المضيفة. وفي هذا الصّدد، تتميّز تركيا بأهمّيّة خاصّة وهي تؤوي حوالي ثلاثة ملايين لاجئ لتكون بذلك الدّولة التي تستضيف العدد الأكبر من اللّاجئين في العالم (المخطّط 2). لذلك، يهدف هذا التّحليل إلى توفير أمثلة من تجارب الدّول المختلفة من أجل تقديم فهم أفضل لتأثير اللّاجئين في الاقتصاد، والبحث عن سياسة لدمج اللّاجئين بشكل يسهم في الاقتصاد التّركيّ.

النّموّ الاقتصاديّ:

لا شكّ أنّ النّموّ الاقتصاديّ هو أوّل ما يتبادر إلى الذّهن بشأن آثار الهجرة الدّوليّة في اقتصاد الدّولة المضيفة. هل يتسبّب المهاجرون واللّاجئون في نموّ الاقتصاد بوتيرة أسرع في الدّولة المضيفة؟ أم يشكّلون عاملًا سلبيًّا في النّموّ الاقتصاديّ عن طريق إفساد التّوزيع الفعّال للموارد؟ سيظهر البحث التّفصيليّ في الدراسات والنّماذج في السّطور اللّاحقة أنّ الهجرة الدّوليّة تدعم النّموّ الاقتصاديّ في الدّول المضيفة من خلال قنوات مختلفة، مثل الابتكار وتراكم رأس المال والطّاقة البشريّة والتّجارة الخارجيّة والاستهلاك المحلّيّ.

تستقطب الدّول الغربيّة المتطوّرة مثل الولايات المتّحدة الأمريكيّة وإنكلترا وألمانيا وكندا الأدمغة اللّامعة في الدّول النّامية إليها (هجرة العقول)، وتكتسب كفاءات جديدةً، ويرتفع بفضل ذلك مستوى الثّروة البشريّة لديها، فالدّراسات التي يقوم بها المهاجرون واللّاجئون المهرة في الجامعات والشّركات التي ينشئونها في القطاعات المستقبليّة في النّظام البيئيّ للبلدان

المتقدّمة– تمهّد الطّريق إلى العديد من الابتكارات في هذه الدّول. تشير العديد من الدّراسات في الولايات المتّحدة والدّول الأوروبيّة إلى أنّ المهاجرين يشكّلون مصدر تغذية للابتكارات[4].

فالشّباب الغربيّ لم يعد يهتمّ بالعلوم ودراسات الدّكتوراه كما كان في الماضي، والدّول الغربيّة المتطوّرة تقوم بسدّ هذا العجز في مواقع الدّكتوراه من خلال الطّلّاب الأجانب. والطّلّاب من الأصول الأجنبيّة يشكّلون نصف الطّلّاب الّذين يدرسون الدّكتوراه في الولايات المتّحدة في المجالات الحسّاسة، مثل علوم الهندسة والحاسوب والاتّصالات والرّياضيّات والاحصاء[5]. وتفيد البحوث أنّ الولايات المتّحدة تجني ثمار عمل هؤلاء الطّلّاب الأجانب في مجال الابتكارات. كما توجد أدلّة تشير إلى زيادة عدد الطّلّاب الأجانب في الولايات المتّحدة بنسبة 10 في المئة، وزيادة بين 5 – 6.8 في المئة في عدد براءات الاختراع[6]. يبدأ أغلب هؤلاء الطّلّاب الخرّيجون حياتهم العمليّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة ويوفّرون قيمةً مضافةً للاقتصاد الأمريكيّ. ومع مرور الزّمن يترك هؤلاء الشّباب بصماتهم في الدّراسات والبحوث في عالم العلوم. فعلى سبيل المثال، يشكّل رجال العلم من الأصول المهاجرة نسبة 26 في المئة من العلماء الحائزين على جائزة نوبل باسم الولايات المتّحدة بين عامي 1900 و2000.[7]

يهاجر أغلب المهاجرين بدافع إظهار مهاراتهم بشكل أفضل في البلدان المتقدّمة. وتميل الدّول المتقدّمة في أغلب الأحيان إلى اصطفاء من سيكون أكثر فائدةً لها من بين المهاجرين. وفي مثل هذه الحالات حيث يتحرّك كلا طرفي موضوع الهجرة الدّوليّة بطريقة براغماتيّة، ليس من المستغرب أن يسهم المهاجرون في اقتصاد الدّولة المضيفة من خلال قنوات مثل الاختراع والابتكار ورأس المال البشريّ.

وفي موضوع اللّجوء، ينبغي ألّا ننسى اختلاف دوافع الأشخاص الّذين فارقوا بلدانهم، واختلاف وجهات نظرهم مع الدّول التي استقبلتهم داخل حدود أراضيها. وبالنّظر إلى حقيقة أنّ اللّاجئين غادروا بلدانهم قسرًا، فمن المتوقّع أن يطرقوا أبواب النّاس من مختلف الأطياف في الدّولة المضيفة. ومن المنتظر أن تكون نظرة الدّول المضيفة تجاه اللّاجئين في هذه الحالة نظرةً إنسانيّةً أكثر من كونها نظرة اغتنام الفرص. وليس من الإنسانيّة في شيء أن تكتفي هذه الدّول باستضافة أصحاب التّعليم العالي والمهرة من بين هؤلاء النّاس. ولا ينبغي فهم هذا الكلام أنّه يجب على الدّول المضيفة ألّا تتحرّك وفق خطّة استراتيجيّة تجاه تدفّق اللّاجئين.

ينبغي على الدّولة المضيفة أن تنشئ مجمع بيانات يستوعب مستوى التّعليم والمعلومات المهنيّة المتعلّقة باللّاجئين، وتوجيههم من خلالها إلى المجالات التي تكون فيها إسهاماتهم في اقتصاد البلد أكثر فاعليّةً. وهناك حاجة إلى موارد بشريّة وبنية تحتيّة مؤسّسيّة قويّة لإنشاء مثل هذا النّظام. وقد يكون إنشاء هذه البنية مكلفًا في البداية بالنّسبة للدّولة المضيفة. ولكن يمكن تعويض هذه التّكلفة بسهولة مع بدء اللّاجئين في دعم النّموّ الاقتصاديّ في السّنوات القادمة. إذا كان اللّاجئون يعملون في الدّولة المضيفة في إطار العمل والمهارة التي يؤدّونها في بلادهم،

فيمكـن للدّولـة المضيفة أن تحقّق مكاسـب اقتصاديّة على المدى المتوسّـط والطّويل. وفي نفس الوقت يمكن لهذا الوضع أن يحدث ضجّةً لدى المجتمع بأنّ اللّاجئين لا يوفّرون قيمةً مضافةً لاقتصاد البلد.

ولا بد للدّولة أن توفّر البيئة المؤسّسيّة التي تتيح للمهاجرين واللّاجئين الإسهام في التّنمية الاقتصاديّـة. ولكـي تتمكّن هـذه المجموعات من نقـل كفاءاتهم وخبراتهم وثرواتهم بشـكل يسـهم في التّنميـة الاقتصاديّـة على المدى الطّويل- ينبغـي أن يكون لدى الدّولـة المضيفة نظام مؤسّـسيّ شامل. فالمؤسّسـات الشّـاملة تضمن للمهاجرين واللّاجئين جني ثمرات نشاطاتهم التي بذلوها في الدّولة المضيفة. وفي حال انعدام مثل هذه الظّروف يميل المهاجرون واللّاجئون غالبًـا إلى اختبـار حظوظهـم في المجالات غير الرّسـميّة بـدل المجالات الإنتاجيّة، وهـذه من الحقائق التي ينبغي إدراكها. وتوجّه هـذه المجموعات إلى المجالات البعيدة عن مراقبة الدّولة أمر سـيّئ بالنّسبة لهم وللدّولة المضيفة على حدّ سواء.

تستقطـب الدّول الغربيّة المتطـوّرة مثل الولايات المتّحـدة الأمريكيّـة وإنكلتـرا وألمانيـا وكندا الأدمغـة اللّامعة في الدّول النّاميـة إليها (هجرة العقول) وتكتسب كفـاءات جديدة ويرتفع بفضل ذلك مستوى الثّروة البشريّة لديها

تسـاعد الهجـرة الدّوليّة على إحيـاء الطّلب المحلّيّ في الدّولـة المضيفة. ففي الـدّول المضيفة، يطلب المهاجرون واللّاجئون ما يحتاجون إليه من السّـلع الاسـتهلاكيّة عالية الجودة أو منخفضة الجودة بدءًا من الغذائيّات إلى المنسوجات، ومن تجهيزات المطابخ إلى النّقليّات. ويسهم هذا الطّلب المتزايد في توسّـع الأسـواق، ونشـاط أعمال التّجار والمنتجين. والدّول التي تمتلك بنيةً ديناميكيّةً للإنتاج المحّـلّي قادرة على مواجهـة انخفاض الطّلب النّاتج عـن الخواصّ الدّيمغرافيّة (كالشّـيخوخة السّكّانيّة) أو الزّيادة السّريعة في الطّلبات على حدّ سواء- تكون أكثر استفادةً في هذه الأوضاع. فزيادة الطّلب المحلّيّ تؤدّي إلى تسارع النّموّ الاقتصاديّ في هذه البلدان.

وإلى جانـب الزّيـادة في الطّلـب المحلّيّ، يسـهم المهاجـرون واللّاجئون في زيـادة صادرات الدّولـة المضيفـة. فالمجموعـات التـي تعرف حاجـات المناطق التي أتـوا منها ولغتهـا وطبيعة حياتهـا، يمكنها أن تسـتخدم هذه المعلومات في الإسـهام في زيادة مقـدار البضائع والخدمات المصدّرة من الدّولة المضيفة إلى بلد المنشـأ. تشـير نتائج البحـوث التي أجريت حول الولايات المتّحدة الأمريكيّة وكندا إلى التّأثير الإيجابيّ للتّصدير.[8] وتشير دراسة أخرى حول الموضوع إلى أنّ المهاجريـن أكثر إيجابيّةً من اللّاجئين في مسـألة زيادة الصّادرات مـن الدّولة المضيفة إلى بلد المنشأ.[9] والسّبب في ذلك يعود إلى فتور العلاقة بين اللّاجئين وبلادهم قياسًا مع المهاجرين في هـذه العلاقة. وعلى الرّغم من هذه العيوب؛ فإنّ من الواضح أنّ اللّاجئين السّـوريّين في تركيا كان لهـم تأثير إيجابيّ في أداء الصّادرات، ولاسـيّما في الولايات والمـدن الحدوديّة، مثل عينتاب وأضنة ومرعش وماردين[10].

ينشئ بعض المهاجرين واللّاجئين شركات في الدّولة المضيفة برأس المال الذي أحضروه من بلادهم. وتراكم رأس المال والاستثمارات الخارجية يمكن أن يزيد النّموّ الاقتصاديّ في الدّولة المضيفة، ومن هنا يمكن لأبناء المهاجرين واللّاجئين أو الجيل الثّاني أن يسهموا باعتبارهم أصحاب مشروعات بشكل كبير في النّشاط الاقتصاديّ في الدّولة المضيفة في السّنوات التّالية.

الهجرة الدّوليّة تدعم النّموّ الاقتصاديّ في الدّول المضيفة من خلال قنوات مختلفة مثل الابتكار وتراكم رأس المال والطّاقة البشريّة والتّجارة الخارجيّة والاستهلاك المحلّيّ

فعلى سبيل المثال، ينحدر مؤسّسو العديد من شركات التّكنولوجيا العملاقة الأمريكيّة المنشأ، مثل آبل وتسلا وغوغل وeBay وياهو وأمازون- من أصول مهاجرة[11].

يجب أن نلاحظ هنا مقدار ما تقوم به الشّركات التي أسّست حديثًا من نشاطات غير رسميّة في حال قيام المهاجرين واللّاجئين بالعمل في شروط غير منصفة بحقّهم مقارنة بالمنتجين المحلّيّين، واقتصاد الدّولة المضيفة في هذا الوضع لا يستطيع أن يحقّق الأرباح التي يتوقّعها من الشّركات القائمة حديثًا. فإذا كان المهاجرون واللّاجئون يرغبون في القيام بالعمل وفقًا للظّروف السّائدة في بلدهم، فقد يختارون الإفلات من الإشراف والتّنظيم في الدّولة المضيفة، والإسهام غير الرّسميّ في الاقتصاد. وفي بعض الأحيان، يمكن للدّول المضيفة أن تمارس التّمييز الإيجابيّ بحقّ المهاجرين واللّاجئين من أجل تسهيل عملهم. وفي كلا الحالتين يمكن استبعاد الشركات المحلّيّة من السّوق في الدّولة المضيفة من خلال ظروف المنافسة غير العادلة. وعندما تتوفّر ظروف عمل متساوية لا تحابي أيّ جانب سواء أكان إيجابيًّا أم سلبيًّا، يمكن للشّركات التي سيقوم بتأسيسها المهاجرون واللّاجئون أن تسهم في زيادة المنافسة وتعزيز الإنتاجيّة والتّنمية الاقتصاديّة.

يسهم التّنوّع الثّقافيّ النّاجم عن الهجرة الدّوليّة في النّموّ الاقتصاديّ في البلد المضيف من خلال تقديم المواهب والخبرات المختلفة. غير أنّ الاستقطاب الثّقافيّ المهدّد بالزّيادة من خلال الهجرة الدّوليّة قد يتسبّب في حدوث الاضطرابات وانعدام الأمن وانخفاض التّعاون بين الأفراد وتدهور العلاقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، فيعود بالضرر على النّموّ الاقتصاديّ في الدّولة المضيفة. وقد توصّلت الدّراسات القائمة حول هذا الموضوع إلى نتائج مختلفة، فقد وجدت بعض البحوث أنّ الاستقطاب الثّقافيّ له تأثير سلبيّ على النّموّ الاقتصاديّ[12]، في حين يرى آخرون أنّ الاستقطاب الثّقافيّ يدعم النّموّ الاقتصاديّ[13]. وفي هذا السّياق؛ يمكن للبلدان المضيفة القادرة على تحقيق التّكامل الذي يوفّر النّزاهة الاجتماعيّة دون التّضحية بالثّراء النّاتج عن الاختلافات الثّقافيّة أن تستفيد أكثر من المكاسب الاقتصاديّة للهجرة الدّوليّة. كما يمكن أن يؤدّي الاستقطاب الثّقافيّ إلى الإضرار بالنّموّ الاقتصاديّ عندما يكون هناك إجحاف

كبير في توزيع الدّخل[14] (ethnic inequality) وتمايز مكانيّ[15] (segregasyon) بين المجموعات العرقيّة المختلفة.

سوق العمل:

يعدّ سوق العمل أحد المجالات الذي تدور حوله أشدّ المناقشات في إطار تأثير الهجرة الدّوليّة في اقتصاد الدّولة المضيفة. يتحدّث المواطنون في الدّولة المضيفة في الغالب عن أنّ المهاجرين واللّاجئين سلبوا العمل الذي بين أيديهم، و/ أو أنّهم يقبلون بتنفيذ العمل الذي يقومون به بأجور أدنى من أجورهم، وهذا يؤدّي إلى انخفاض متوسّط أجور العمالة في السّوق. ويقوم بعض السّياسيّين والمنظّمات الإعلاميّة بطروحات مشابهة لإثارة الجدل والنّقاش. وتتكاثف هذه المناقشات بشكل خاصّ في أوقات الأزمات، عندما ترتفع معدّلات البّطالة، وتزداد المنافسة في سوق العمل[16].

يمكن للمهاجرين واللّاجئين التّأثير في سوق العمل في الدّولة المضيفة من خلال قنوات مختلفة، وأبرز هذه القنوات وضوحًا تأثير عرض العمل، فالمهاجرون واللّاجئون يزيدون من فرص العمل المعروض في الدّولة المضيفة. فإذا كانت الشّركات في الدّولة المضيفة تجد صعوبةً في العثور على الكفايات بالمواصفات المطلوبة، فالمهاجرون واللّاجئون يزيدون من فرص الاستخدام. وفي المجتمعات التي تعاني الشّيخوخة يتناقص عدد العمّال الشّباب المنخرطين في سوق العمل سنةً بعد سنة، وهذا ممّا يؤدّي إلى صعوبة سدّ الفراغ في مواقع العمّال المتقاعدين، في مثل هذه الحالات يمنح المهاجرون واللّاجئون الدّيناميكيّة لسوق العمل. فعلى سبيل المثال: يغطّي العمّال من الأصول الأجنبيّة 80 ٪ من سوق العمّال الآخذ في التّوسّع في السّنوات الأخيرة في النّروج.[17]

في بعض الأحيان، يمكن أن تعاني الدّول صعوبة العثور على عمّال لديهم التّدريب والخبرة المناسبان لفرص العمل المفتوحة، فبعض المواطنين في الدّول المتطوّرة والدّول ذات الدّخل المتوسّط والعالي التي دخلت في طريق النّموّ السّريع يرفضون العمل في المواقع التي تتطلّب توصيفًا وتدريبًا متدنّيين، وفي هذه الحالة يمكن للمهاجرين واللّاجئين أن يسهموا في ملء الفراغ في سوق العمل وفي زيادة إنتاجيّة العمّال القائمين على رأس أعمالهم من مواطني الدّولة المضيفة (تأثير متمّم) بدل سلبهم الوظائف من أيديهم (تأثير استبدال). وهكذا يزداد الإنتاج والاستخدام في الدّول المضيفة. فقد شهدت (إسرائيل) مثلًا قفزةً نوعيّةً في صناعة التّكنولوجيا بفضل المهاجرين السّوفييت الّذين قدموا إليها بعد تفكّك الاتّحاد السّوفييتي.[18] فالهجرة الدّوليّة في مثل هذه الأوضاع لا تتسبّب في انخفاض متوسّط أجور العمالة في الدّول المضيفة. والدّراسات التي أجريت على الولايات المتّحدة وأوربّا تؤيّد هذا الرّأي.

تشير الدّراسات إلى عدم وجود أيّ تأثير سلبيّ للمهاجرين في سوق العمل في الدّول المضيفة؛ لأنّهم يقومون بتنمية مهاراتهم في مجالات عمل مختلفة عن المجالات التي يعمل مواطنوها فيها[19]. يلاحظ أنّ مواطني الدّولة المضيفة يميلون إلى مجالات العمل الأكثر إنتاجيّة نتيجة الأعمال التي يقوم بها المهاجرون، ومن هنا يزداد الإنتاج والاستخدام بفضل مجالات العمل المستحدثة، وتزداد أجور العمّال المحليّين[20]. وقد يتسبّب دخول المهاجرين إلى سوق العمل في انخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة الإنتاج وتشكيل فرص عمل جديدة من أجل مواطني الدّولة المضيفة[21].

إنّ انخراط صاحبات المهارات المتدنّية من المهاجرات واللّاجئات في مجال خدمات الأعمال المنزليّة (النّظافة ورعاية الرّضّع) يقلّل من انصراف النّساء المحترفات من مواطني الدّولة المضيفة إلى الأعمال المنزليّة، ويزيد فرصة مشاركتهن في سوق العمل. وتؤكّد الدّراسات التي أجريت على إسبانيا والولايات المتّحدة هذا التّأثير[22]. وفقًا لذلك، توفّر الهجرة الدّوليّة فرصةً أكبر لمشاركة المرأة في سوق العمل، وتسهم في زيادة الإنتاج في الدّولة المضيفة.

من جانب آخر، في الحالة التي تعانيها الدّولة المضيفة من زيادة معدّل البطالة، وتجد الشّركات صعوبةً في ملء شواغرها، يمكن لدخول اللّاجئين إلى سوق العمل أن يتسبّب في زيادة معدّل البطالة وانخفاض أجور العمل. وعندها تنمو العمالة غير الرّسميّة في الدّولة المضيفة. يمكن أن يكون المواطنون أصحاب الحرف المشابهة للمهاجرين واللّاجئين هم أكثر المتأثّرين من الهجرة الدّوليّة في سوق العمل من خلال تأثير الاستبدال في الدّولة المضيفة. ففي عام 1989 مثلًا، شهدت تركيا تدفّقًا للمهاجرين القادمين من بلغاريا بسبب الممارسات العرقيّة فيها، وكان أكثر النّاس تأثّرًا من دخولهم في سوق العمل هم الشّباب وأصحاب الخبرات المشابهة لخبرات المهاجرين البلغار.[23]

وتؤثّر تلك المجموعات في سوق العمل من خلال قناة الطّلب أيضًا. فقد لاحظنا خلال البحث في البنية الاقتصاديّة أنّ المهاجرين واللّاجئين حين يستقرّون في الدّولة المضيفة يقدمون على شراء الكثير من السّلع والخدمات، فتزداد مجموعة الطّلبات، وهذا ممّا يدفع الشّركات في الدّولة المضيفة إلى إنشاء استثمارات جديدةً وزيادة فرص العمل. ومن المتوقّع في حالة زيادة مجموعة الطّلبات عن معدّلها في البلد أن يزيد الاستخدام وينخفض معدّل البطالة.

بالقياس بين البلد المضيف واللّاجئين تجد الدّول المضيفة سهولةً كبرى في القبول بالمهاجرين والتّحكّم بهم لدى دخولهم إلى سوق العمل، بل في ممارسة الاصطفاء من بينهم والتّخطيط لسوق العمل على نحو يحقّق المنافع التي ترجوها. من ناحية أخرى يمكن لموجات اللّجوء المفاجئة والمكثّفة أن تخرّب شروط سوق العمل في الدّولة المضيفة. غير أنّ الدّراسات حول هذا الموضوع تشير إلى محدوديّة تأثير موجات اللّجوء التي حدثت من كوبا إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة[24] ومن الجزائر إلى فرنسا[25] ومن يوغوسلافيا إلى الدّول الأوربّيّة[26] ومن

الاتّحاد السّوفييتيّ إلى (إسرائيل)[27] في سوق العمل في الدّول المضيفة. أضف إلى ذلك، هناك نتائج تشير إلى أنّ موجات الهجرة القادمة من أوربّا الغربيّة والاتّحاد السّوفييتي إلى ألمانيا بعد هدم جدار برلين أدّت إلى انخفاض معدّل فرص استخدام المواطنين الألمان ومتوسّط أجور العمل بنسبة محدّدة[28]. وكان المتأثّر الأكبر في سوق العمل هو مواطن الدّولة المضيفة العامل الذي لا يمتلك حرفةً. وكما هو ظاهر في نموذج لبنان، يعمل اللّاجئون في المجالات التي لا يرغب العمّال المحلّيّون العمل فيها، مثل قطاع الإنشاءات والبنى التّحتيّة[29]. تشير نتيجة دراسة أجريت اعتمادًا على الإحصاء الذي أجري حول تأثير السّوريّين في الاقتصاد في تركيا– إلى أنّ أغلب الّذين فقدوا أعمالهم في المدن الحدوديّة يلقون المسؤوليّة في ذلك على السّوريّين[30]. غير أنّ وجهة نظر الكثير من رجال الأعمال في المنطقة تشير إلى أنّ اللّاجئين السّوريّين بدل أن يسلبوا العمل من أيدي المواطنين، ملؤوا الفراغ في المجالات التي لا يرغب العمّال المحلّيّون العمل فيها[31].

وتشير نتائج الدّراسات التي أجريت حول تأثير اللّاجئين السّوريّين في سوق العمل في تركيا إلى انخفاض فرص عمل المواطنين الأتراك بشكل غير رسميّ، وزيادة الاستخدام في العمل الرّسميّ،[32] ويعود انخفاض الاستخدام غير الرّسميّ من العاملين الأتراك في جانب منه على الأقلّ إلى انخراط اللّاجئين السّوريّين في العمل غير الرّسميّ بأجور منخفضة قياسًا بالمواطنين الأتراك. من جهة أخرى، ليس من المفاجئ أن تشهد وقائع الاستخدام الرّسميّ زيادةً في المناطق المكتظّة باللّاجئين السّوريّين (ماعدا مخيّمات اللّاجئين) بسبب نشاط الحياة

الاقتصاديّة فيها وزيادة الخدمات العامّة. ويلاحظ أنّ تأثير اللّاجئين السّوريّين الأعلى في سوق العمل في تركيا كان في العاملات والعمّال غير الحرفيّين، وتأثيرهم في متوسّط الأجور في سوق العمل في تركيًا كان في حدود لا تذكر[33].

يختلف تأثير اللّاجئين في المواطنين في الدّولة المضيفة. وفقًا لنتائج دراسة أجريت حول تأثير اللّاجئين الّذين ذهبوا من رواندا وبروندي إلى تنزانيا، كان تأثير اللّاجئين إيجابيًّا في ازدهار الحياة الاجتماعيّة للسّكّان المحلّيّين في الدّولة المضيفة. إلّا أنّ هذا التّأثير كان مختلفًا بين شرائح معيّنة في المجتمع.[34] فظروف عمّال الزّراعة ساءت بعد تدفّق اللّاجئين بسبب ازدياد المنافسة والتّضخّم في سوق العمل. أضف إلى ذلك ازدياد رفاهيّة المزارعين الّذين استفادوا من انخفاض أجور الأيدي العاملة.

وعمليّة الاندماج لها أهمّيّة خاصّة في تأمين مشاركة المهاجرين واللّاجئين في سوق العمل في الدّولة المضيفة. فلكي يتمكّن اللّاجئون خاصّةً من المشاركة في الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الدّولة المضيفة بسهولة وانسجام ينبغي على الدّولة المضيفة تنظيم خدمات تعليم اللّغة والتّدريب المهنيّ لهم بشكل مؤسّسيّ. تشير دراسة أجريت على اللّاجئين البوشناق والأفغان والعراقيّين أنّ اتقان اللّاجئين للّغة الإنكليزيّة يأتي في مقدّمة العوامل التي تزيد فرصة العثور على العمل[35]. وقد تكون تصاريح العمل المؤقّتة، وتنظيم الحدّ الأدنى للأجور الإقليميّة والإجراءات المشابهة ومرونة سوق العمل مفيدةً من حيث زيادة فرص العمل واستقرار معدّل البطالة على الأقلّ. ولا يوجد إطار سياسيّ موحّد يمكن لكلّ دولة مضيفة تنفيذه في هذا المجال، لذا فمن الأفضل أن تتّخذ الدّولة المضيفة خطوات لتسهيل مشاركة المهاجرين واللّاجئين في سوق العمل، من خلال النّظر إلى أوضاعها الاجتماعيّة والاقتصاديّة الخاصّة وهيكلها المؤسّسيّ الخاصّ بها.

وثمّة مسألة أخرى مهمّة لتسهيل مشاركة اللّاجئين في سوق العمل بطريقة تزيد من إنتاجيّة الدّولة المضيفة ولا تفسد معدّلات البطالة، وهي التّحديد الصّحيح للمواقع الشّاغرة في سوق العمل ومؤهّلات اللّاجئين. إنّ القدرة على موازنة الوظائف الشّاغرة مع مؤهّلات اللّاجئين مع الوظائف الشّاغرة في الدّولة المضيفة أمر بالغ الأهمّيّة؛ لتوفير فرص عمل للّاجئين بدون زيادة معدّل البطالة بين المواطنين المحلّيّين. فإن شغّل لاجئ كان يعمل مديرًا للسّينما في بلده بصفة عامل زراعيّ موسميّ في الدّولة المضيفة، أو أكاديميًّا مدرّسًا للّغة، أو مهندسًا في مهنة إصلاح السّيّارات- فلا يمكن الاستفادة الكاملة من اللّاجئين. وتؤدّي هذه الحالة إلى بقاء النّموّ الاقتصاديّ دون المستوى المتوقّع، وانتقال اللّاجئين أصحاب الكفاءات الّذين لم يحصلوا بعد على وضع اللّاجئ إلى الدّول الأخرى.

الماليّة العامّة:

كثيرًا ما يثير الإعلام والسّياسيّون تأثير الهجرة الدّوليّة في الماليّة العامّة للدّولة المضيفة. وتتسبّب التّصريحات والمنشورات في إيجاد تصوّر سلبيّ لدى الجمهور بأنّ الهجرة الدّوليّة تشكّل عبئًا كبيرًا على الماليّة العامّة. وعندما تراجع التّجارب والدّراسات القطريّة، لا يمكن التّوصّل إلى نتيجة قطعيّة بأنّ الهجرة الدّوليّة تشكّل عبئًا على الماليّة العامّة. بل يبدو في ظلّ بعض الظّروف أنّ للهجرة الدّوليّة تأثيرًا إيجابيًّا على الماليّة العامّة في الأجلين المتوسّط والطّويل. فعلى سبيل المثال، وفقًا للتّقديرات الإحصائيّة الخاصّة بالبلدان الأوربيّة، يؤثّر المهاجرون تأثيرًا سلبيًّا في الماليّة العامّة على المدى القصير، لكنّ آثارهم تكون إيجابيّةً على المدى المتوسّط والطّويل.[36]

أنفقت تركيا حوالي 30 مليار دولار على اللّاجئين السّوريّين حتّى الآن رغم أنّها لم تتلقّ الدّعم الماليّ الكافي من المجتمع الدّوليّ

هناك قناعة عامّة بأنّ المساعدات الاجتماعيّة التي يتلقّاها المهاجرون تزيد العجز في ميزانيّة الدّولة المضيفة، غير أنّ أصحاب هذه القناعة يتغافلون عن قدرة المهاجرين في زيادة إيرادات الضّرائب من خلال إسهامهم في النّشاط الاقتصاديّ نتيجة مشاركتهم في سوق العمل وإنشائهم الشّركات وطلباتهم للسّلع والخدمات.

يسهم المهاجرون في إيرادات الضّرائب للدّولة المضيفة عندما يعملون في ظلّ الشّروط الرّسميّة. وفي الدّول المتقدّمة التي تشهد نموًّا سريعًا في عدد السّكّان المسنّين- تشكّل زيادة عدد المتقاعدين يومًا بعد يوم عبئًا ماليًّا على العمّال الآخرين، والارتفاع في معدّل المسنّين أمر ينذر بالخطر بالنّسبة لمستقبل الماليّة العامّة واستدامة نظام دولة الرّفاه الاجتماعيّ. وإنّ مشاركة المهاجرين في سوق العمل وزيادة إيرادات الضّرائب في هذه الدّول- تشكّل فرصةً كبيرةً للماليّة العامّة. ويؤكّد بعض رجال السّياسة في الغرب، وممثلو المنظّمات الأهليّة الّذين يدركون هذا الأمر، على ضرورة تنفيذ سياسات لتسهيل استقبال المهاجرين. ومع ذلك، فإنّ الاتّجاه العامّ نحو المهاجرين هو عكس ذلك في معظم البلدان الغربيّة المتقدّمة.

يشكّل معدّل أعمار المهاجرين القادمين عاملًا مهمًّا من حيث التّأثير في الماليّة العامّة، حيث تؤدّي أعمار المهاجرين المناسبة للتّشغيل دورًا إيجابيًّا في إيرادات الضّرائب، بينما يشكّل وجود الأطفال والمسنّين بكثافة بين المهاجرين عامل عبء على الماليّة العامّة. كما أنّ مهارات المهاجرين تشكّل عامل تأثير آخر. فالمهاجرون المهرة بشكل عامّ يحصلون على أجور عالية في العمل الذي يؤدّونه، ولذلك يتوقّع أن يكون إسهامهم أكبر في إيرادات الضّرائب.

عندما يكون معدّل تشغيل المهاجرين في شروط غير رسميّة عاليًا، يؤدّي ذلك في الواقع إلى انخفاض الإسهام في الماليّة العامّة. فعلى سبيل المثال، هناك نتائج تشير إلى أنّ المهاجرين القادمين إلى الدّانمارك من الدّول المتطوّرة كان لهم دور في تحسين الماليّة العامّة، بينما المهاجرون

القادمون من الدّول النّامية كان لهم دور سلبيّ في ذلك[37]. يعتقد أنّ هذا الاختلاف في التّأثير في الماليّة العامّة حدث بسبب الأداء الضّعيف للمهاجرين القادمين من البلدان الأقلّ نموًّا في سوق العمل، (مثل انخفاض معدّل العثور على العمل أو انخفاض أجور العمل). المهاجرون في أعمار سنّ العمل أصحاب المهارات العالية والمتوسّطة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، يسهمون في الماليّة العامّة بأدائهم ضرائب تفوق قيمتها مقدار الخدمات العامّة التي يستفيدون منها.[38] كما تشير الدّراسات الجارية على ألمانيا[39] والمملكة المتّحدة[40] إلى نتائج مشابهة لذلك أيضًا.

إنّ تسريع إشراك المهاجرين في الحياة الاقتصاديّة يحمل أهمّيّة كبيرةً من حيث الإسهام في الماليّة العامّة.[41] فإسهام المهاجرين في زيادة الدّخل العامّ لا يقتصر على مشاركتهم في سوق العمل فقط، بل لضرائب المؤسّسات والشّركات التي يؤسّسونها ولمشاركتهم في النّشاط الاقتصاديّ دور في زيادة الدّخل العامّ. كما لا ننسى دور الضّرائب غير المباشرة في هذا الإسهام أيضًا في حال ازدياد طلبات المهاجرين السّلعيّة والخدميّة.

رغم أنّ الأمور التي ذكرناها في الأعلى حول تأثير المهاجرين في الماليّة العامّة سارية على اللّاجئين أيضًا، لكن ينبغي تقييمهم بشكل مختلف لظروفهم الخاصّة. فاللّاجئون الّذين أجبروا فجأةً على مغادرة بلدانهم لأسباب مختلفة يحتاجون من أجل مواصلة حياتهم في الدّول المضيفة التي يدخلونها إلى الدّعم (الدّعم الاجتماعيّ) لفترة محدّدة. ولكي يتمكّن هؤلاء من مواصلة حياتهم بانتظام في المرحلة الانتقاليّة التي تسبق استقرارهم في الدّولة المضيفة- يحتاج الأمر إلى مصادر ماليّة. ورغم أنّ المنظّمات الدّوليّة والمنظّمات الأهليّة تسهم في توفير جزء من هذه المصادر إلّا أنّها لا تكون كافيةً في الغالب. وتقوم مؤسّسات الدّولة بتوفير القسم الأكبر من المصادر الماليّة.

تقوم الدّول المضيفة بالإنفاق دعمًا للّاجئين في الكثير من المجالات، مثل الإيواء والغذاء والتّعليم والصّحّة. وتقوم الدّولة المضيفة بتخصيص حصّة من الميزانيّة لضمان عيش اللّاجئين في ظروف إنسانيّة، ومنع تدهور صحّتهم، وتوفير التّعليم لهم في المرحلة الانتقاليّة. وفي فترات تدفّق اللّاجئين بكثافة يمكن أن تشهد الماليّة العامّة شيئًا من الاضطراب بصورة مؤقّتة. وتواجه هذه الأوضاع انتقادات الجماهير في الدّول التي لا تنظر بعين الإنسانيّة إلى مسألة اللّاجئين. في بعض الدّول التي تعامل اللّاجئين السّوريّين خارج إطار الإنسانيّة؛ يستخدم اليمين المتطرّف هذه الأوضاع لمصلحته، ويحاول كسب الأصوات بنشر بيانات بأنّ الدّولة تصرف دخل الضّرائب على اللّاجئين.

تستضيف تركيا حوالي ثلاثة ملايين لاجئ. وقد لقيت الجهود التي بذلتها منظمة آفاد [رئاسة إدارة الطّوارئ والكوارث الطّبيعيّة] والهلال الأحمر طوال مدّة الأزمة السّوريّة تقدير الكثير من الأشخاص والمؤسّسات المحايدة والمنحازة في المجتمع الدّوليّ.[42] أنفقت تركيا

عـلى اللّاجئين السّـوريّين حتّى اليوم مبلغ 30 مليار دولار، رغـم أنّها لم تتلقّ الدّعم الكافي من التّمويل من المجتمع الدّوليّ.[43] والهوّة العميقة بين ظروف مخيّمات اللّاجئين في تركيا وظروف المخيّـمات التـي تراها أوربّا ترفًا بالنّسـبة للّاجئين تشـير إلى اختلاف وجهات النّظر في مسـألة اللّاجئـين. تؤكّـد مقالة لاقتصاديّين في البنك الدّوليّ على أنّ قلق الدّول الأوربّيّة بشـأن تدهور الماليّة العامّة بسـبب اللّاجئين السّوريّين ليس في محلّه، وتقدّم النّهج التّركيّ النّاجح نموذجًا في هذا الشّأن[44].

يحتاج اللّاجئون إلى وقت أكبر قياسًـا بالمهاجرين من أجل مشـاركتهم في سـوق العمل، أو إنشـاء شركاتهم الخاصّـة بهم، ولذلك يحتاجون بصفتهم دافعـي ضرائب إلى وقت أطول لكي يسـهموا في دخل الضّرائـب في الدّولة المضيفة. ويمكن في هذه الحالة أن يؤثّر اللّاجئون سـلبًا في الماليّـة العامّـة. لكن حـين ينخرط اللّاجئـون في الحياة الاقتصاديّة، ويسـهمون في النّشـاط الاقتصاديّ وفي إيرادات الضّرائب- فمن الممكن أن ينعكس ذلك إيجابًا على الماليّة العامّة.

التّضخّم:

تؤثّـر حـركات الهجرة الدّوليّة في التّضخّـم في الدّول المضيفة من ثـلاث قنوات مختلفة.[45] القنـاة الأولى: يمكـن لزيادة مجموع طلبـات اللّاجئين والمهاجرين أن يتسـبّب في ارتفاع معدّل التّضخّـم. القناة الثّانيـة: يميل اللّاجئون بسـبب القيود الزّمنيّة إلى البحث عن السّـلع الأكثـر رخصًا ومرونةً في الأسعار أكثر من السّكّان المحلّيّين. فيتسبّب هذا السّلوك من اللّاجئين إلى تخفيض المنتجين أسـعار منتجاتهم، وقد يـؤدّي ذلـك إلى انخفـاض معـدّل التّضخّـم. وأخـيرًا، بالنّظـر إلى أنّ المهاجرين واللّاجئين ينخرطون في العمل في القطاعات ذات العمالة الكثيفة بأجور منخفضة نسبيًّا، فيمكـن أن يتسـبّب ذلك في انخفـاض تكاليف الإنتاج، ومن ثمّ معدّل التّضخّم.

تستضيف تركيا حوالي ثلاثة ملايين لاجئ وقد لقيت الجهـود التي بذلتها منظمة آفاد (رئاسـة إدارة الطّوارئ والكـوارث الطّبيعيّة) والهلال الأحمر طوال مـدّة الأزمة السّوريّة تقدير الكثير مـن الأشخاص والمؤسّسات المحايدة والمنحازة في المجتمع الدّوليّ

تشير الدّراسات التي أجريت على بلدان مختلفة بشكل عامّ إلى أنّ المهاجرين واللّاجئين يؤثّرون سلبًا في التّضخّم في البلد المضيف. وفقًا لنتائج دراسة اعتمدت بيانات من 90 دولةً، فإنّ زيادة 10 ٪ في إجماليّ عدد العمالة بسبب العمّال المهاجرين في الدّولة المضيفة، يؤدّي إلى انخفاض بنسبة 3 ٪ في أسعار السّلع النّهائيّة[46]. وأشارت دراسة أجريت على المهاجرين من الاتّحاد السّوفييتيّ إلى (إسرائيل) عام 1990 إلى أنّ زيادة معدّل المهاجرين بنسبة 1 ٪ أدّت إلى انخفاض متوسّط الأسـعار بنسـبة 0.5 بالمئة[47]. وفي الولايات المتّحدة، خفّض المهاجرون الأسعار في الخدمات التي تتطلّب عمالةً كثيفةً، مثل: النّظافة، وخدمة المنازل، ورعاية الأطفال والحدائق العامّة[48].

تتناول بعض الدّراسات أثر اللّاجئين السّوريّين في معدّل التّضخّم في تركيا. ووفقًا لنتائج دراسة أجريت في المدن المكتظّة باللّاجئين السّوريّين انخفض مؤشّر أسعار المستهلكين في هذه المدن بنسبة 2.5 بالمئة.[49] ويلاحظ أنّ التّأثير السّلبيّ للّاجئين السّوريّين في الأسعار يكون شديدًا في القطاعات التي يكون فيها العمل بشكل غير رسميّ. ويشير ذلك إلى أنّ انخفاض الأجور في القطاعات التي عمل اللّاجئون السّوريّون فيها بشكل غير رسميّ أدّى إلى انخفاض التّكاليف. ويلاحظ من ناحية أخرى أنّ مؤشّر أسعار المستهلكين لم يتأثّر في القطاعات المكتظّة بالعمالة الرّسميّة من اللّاجئين السّوريّين.

من المتوقّع أن ترتفع أسعار الأغذية على المدى القصير عندما يعجز القطاع الزّراعيّ والغذائيّ عن الاستجابة بسرعة للزّيادات المفاجئة في الطّلب النّاجمة عن تدفّقات اللّاجئين. ويلاحظ كذلك أنّ البلدان التي تكون البنية التّحتيّة للنّقل فيها ضعيفةً- ترتفع فيها أسعار المواد الغذائيّة على المستوى الإقليميّ؛ بسبب ضعف شحن الموادّ الغذائيّة إلى المناطق المكتظّة بالمهاجرين. وتشير دراسة أجريت على تنزانيا إلى زيادة أسعار الموادّ الغذائيّة في المناطق الرّيفيّة المحيطة بمخيّمات اللّاجئين رغم تعزيز نشاط الحركة الاقتصاديّة فيها.[50] ووفقًا لنتائج هذه الدّراسة، تسبّب اللّاجئون في ارتفاع أسعار الأغذية، مثل الموز والفاصولياء والحليب، كما انخفضت أسعار المنتجات الوفيرة؛ بسبب المعونات الغذائيّة، مثل الذّرة والبقوليّات.

يعدّ تأثير المهاجرين واللّاجئين في أسعار السّكن قضيّةً أخرى تثير فضول الجماهير، فتظهر التّجارب القطريّة أنّ هذه المجموعات تسبّبت في ارتفاع أسعار المساكن والإيجارات في بعض الأحياء، ويلاحظ أنّ أسعار إيجار المساكن الرّاقية في ميامي لم تتأثّر إطلاقًا نتيجة انتقال 125 ألف مهاجر كوبيّ من ميناء ماريل الكوبيّ إلى فلوريا الجنوبيّة عام 1980، في حين ارتفعت أسعار إيجار المساكن التي تلبّي مطالب شريحة الدّخل المنخفض.[51] وتتماشى نتائج الدّراسة التي أجريت على اللّاجئين السّوريّين في تركيا مع النّتائج في الولايات المتّحدة. حيث يلاحظ أنّ اللّاجئين السّوريّين تسبّبوا في ارتفاع أسعار المنازل في الأحياء ذات الدّخل المنخفض[52].

ينتقل بعض السّكّان المحلّيّين في الدّولة المضيفة من أحيائهم بعد استقرار المهاجرين واللّاجئين فيها إلى أماكن أخرى لأسباب مختلفةً. وهذا الوضع يمكن أن يخفّض أسعار المساكن في المناطق المكتظّة بالمهاجرين واللّاجئين؛ بسبب انخفاض الطّلب عليها. وهناك نتائج دراسة من الولايات المتّحدة الأمريكيّة والمملكة المتّحدة تدعم هذا الوضع. فقد لوحظ أنّ زيادة 1 بالمئة في كثافة المهاجرين في المملكة المتّحدة خفّضت أسعار المساكن بنسبة 1.7 بالمئة[53]. كما أظهرت دراسة على الولايات المتّحدة أنّ الزّيادة في نسبة الأشخاص من الأصول الأجنبيّة من 0 بالمئة إلى 30 بالمئة في المنطقة تسبّبت في انخفاض أسعار المساكن بنسبة 6 بالمئة[54]. وعندما تسوّى أمور سكن المهاجرين واللّاجئين في الدّولة المضيفة بانتظام، ويزيد قطاع البناء عروضه من المساكن آخذًا بعين الاعتبار التّغييرات في الطّلب على المساكن، فمن المتوقّع أن

يتوازن السّوق على المدى الطّويل. حيث تشير النّتائج حول كندا ونيوزيلندا إلى أنّ تأثير الهجرة الدّوليّة في سوق السّكن محدود للغاية على المدى الطّويل[55].

الختام والتّوصيات السّياسيّة:

تصدّرت الهجرة الدّوليّة في السّنوات الأخيرة جدول الأعمال الدّوليّة، والنّقاشات حول الهجرة الدّوليّة تجري غالبًا في ضوء بيانات مشوّهة، ويجري التّركيز على الأعباء والتّكلفة الملقاة على الدّول التي تستضيف المهاجرين واللّاجئين في إطار بعيد عن الموضوعيّة، فالحاجة إلى المعلومات الموضوعيّة قائمة لإدراك ماهيّة تأثير الهجرة الدّوليّة في اقتصاد الدّول المضيفة سلبًا وإيجابًا، والقنوات التي يمكن من خلالها التّأثير في الاقتصاد، ودرجة تأثيرها في الاقتصاد في المدى القصير والطّويل، وقد أعدّ هذا التّحليل بهدف تلبية تلك الحاجة في حدود معيّنة.

تناول التّحليل آثار المهاجرين واللّاجئين في اقتصاد الدّولة المضيفة في أبعاد مختلفة من خلال البحث في نتائج الدّراسات والتّجارب القطريّة حول الموضوع، ونلاحظ أنّ الدّولة المضيفة حين تنفّذ في مسألة الهجرة سياسات متوازنةً / إستراتيجيّةً، فإنّ الهجرة الدّوليّة تؤثّر في اقتصادها إيجابيًّا على المدى المتوسّط والطّويل، رغم أنّها تحمل بعض التّكاليف في المدى القصير.

إنّ انعكاس الهجرة الدّوليّة على الاقتصاد يحمل أهمّيّةً بالغةً بالنّسبة لتركيا؛ بالنّظر إلى أنّها تستضيف حوالي 3 ملايين لاجئ سوريّ تدفّقوا بسبب الحرب الأهليّة في سوريا، ووفقًا للنّتائج التي توصّل إليها في هذا التّحليل للدّراسات والتّجارب القطريّة يمكن تقديم سلسلة من التّوصيات بشأن السّياسات التي يمكن تنفيذها حول إسهام اللّاجئين السّوريّين في بلدنا في الاقتصاد التّركيّ.

يرتبط إسهام اللّاجئين في النّموّ الاقتصاديّ ارتباطًا وثيقًا بتوجّههم نحو القطاعات الإنتاجيّة. ومن المفيد في هذا السّياق إنشاء مجموعة من البيانات حول المهارات والمستويات التّعليميّة للّاجئين السّوريّين. ينبغي إجراء بحوث حول المجالات التي تجد الشّركات في المدن المكتظّة بالمهاجرين صعوبةً في العثور على العمالة فيها، ومواقع العمل التي يمكن أن تكون مناسبةً للعمّال اللّاجئين. وما لم تنشأ هذه البيانات لن يكون من السّهل التّوفيق بين مهارات اللّاجئين والمواقع التي يحتاج إليها سوق العمل في تركيا. ولأجل هذا فإنّ إنشاء مجموعة البيانات يكتسب أهمّيّةً بالغةً من أجل توجيه اللّاجئين إلى القطاعات الإنتاجيّة لتعزيز القدرة التّنافسيّة للاقتصاد التّركيّ. وهناك حاجة إلى موارد بشريّة وبنية تحتيّة مؤسّسيّة قويّة لإنشاء مثل هذا النّظام. وقد يكون إنشاء هذه البنية مكلفًا في البداية بالنّسبة للدّولة المضيفة، ولكن يمكن تعويض هذه التّكلفة بسهولة مع بدء اللّاجئين في دعم النّموّ الاقتصاديّ.

مـن المفـروض أن يجري إنفاق عـامّ في بعض المجـالات لضمان حيـاة اللّاجئين في ظروف إنسـانيّة خلال الفترة الانتقاليّة، وهذه المسـألة تحتاج إلى مبادرة إنسانيّة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ اللّاجئين رغم أنّهم يتسبّبون في زيادة الإنفاق على المدى القصير، فإنّهم يتمكّنون من الإسهام الإيجابيّ في الماليّة العامّة على المدى المتوسّط والطّويل بدل أن يشكّلوا عبئًا عليها، ويتوقّف ذلك عـلى سرعـة اندماجهم في الحياة الاقتصاديّـة. ومن هنا، فمن المتوقّع أن يؤدّي تنفيذ سياسـات لاسـتيعاب اللّاجئين في الأعمال التي تنسجم مع مؤهّلاتهم ومستويات تعليمهم إلى انخفاض الضّغط القائم على الماليّة العامّة. إلى جانب ذلك، ينبغي اغتنام الوقت في إجراء البحوث في مجال توظيف فئات اللّاجئين الأكثر تأثّرًا من المشـاركة في سـوق العمـل (العمّال أصحاب المهارات المتدنّيـة والشّـباب)، فقد يكون ذلك عامـلًا في الجهود الرّامية إلى الحدّ مـن الضّغط القائم على معدّل البطالة. إنّ تحسـين البيئة الاسـتثماريّة في المناطق المكتظّة باللّاجئين، وتشـجيع التّدريب المهنيّ وتنفيذ اللّوائح الضّروريّة، يمكن أن يكون مثالًا للسّياسـات التي يمكن تنفيذها لزيادة توظيف النّاس واللّاجئين في المنطقة. كما أنّ مراجعة وتنقيح قوانين سوق العمل تشكّل خطوةً أخرى مفيدةً في هذا المجال.

ومن أجل الحدّ من زيادة التّضخّم، يجب اتّخاذ خطوات لزيادة إنتاج المنتجات المطلوبة من اللّاجئـين. والجديـر بالذّكر أنّ تشـجيع الإنتاج في هذه المناطق قد يسـهم في النّموّ الاقتصاديّ والتّنمية.

يجـب الحـدّ من نظـرة المواطنين السّـلبيّة حول تأثـير اللّاجئين في الاقتصـاد. فمن الصّعب للغايـة تنفيـذ عمليّة الاندماج النّاجح مـن دون مواجهة هذا التّصوّر. ويمكن في هذا السّـياق نقـل المعلومـات الموضوعيّة حول تأثير اللّاجئين في الاقتصـاد إلى المواطنين من خلال لوحات الإعلانات العامّة.

ستكون توصيتنا الأخيرة لتركيا إضافة إلى البلدان التي تؤوي الأعداد المكثّفة من اللّاجئين في العالم أنّ للّاجئين تأثير سـلبيّ على الماليّة العامّة على المدى القصير كما ذكرنا آنفًا، وأنّ بعض البلـدان ذات الدّخـل المنخفض غير قادرة عـلى توفير الخدمات الإنسـانيّة للّاجئين؛ لأنّها تجد صعوبةً في تمويل النّفقات العامّة الإضافيّة بعد تدفّقات اللّاجئين.

والمسـاعدات الخارجيّـة لا تكون كافيةً في مثل هـذه الحالات. ويمكن للـدّول المضيفة أن توجـد الأدوات الماليّـة التي قد تسـاعدها في العثور عـلى الموارد الماليّة بتكلفـة أقلّ من شروط السّـوق الحاليّـة تحت ضمان المؤسّسـات الدّوليّـة، مثل البنك الـدّوليّ وبرنامج الأمـم المتّحدة الإنمائيّ (UNDP) لكي تتجنّب تعكير استقرار التّوازن الاقتصاديّ لديها، وضمان الأوضاع الإنسانيّة للّاجئين في الفترة الانتقاليّة. ويمكن لهذه الأدوات الماليّة، التي لا يمكن استخدامها إلا لتمويـل الأنشـطة في تحسـين ظروف معيشـة اللّاجئـين والإسراع بعمليّـات التّكيّف- أن تخفّف العبء عن الدّول المضيفة. ومن المهمّ أن تصمّم هذه الأدوات الماليّة بطريقة لا تقلّل من

رغبة الدّول الأخرى في تقديم المساعدات الخارجيّة، وضمان استخدام الموارد وفقًا للغرض المقصود منها.

ازدادت موجات الهجرة الدّوليّة بشدّة في السّنوات الأخيرة؛ بسبب الحروب الأهليّة والصّدمات الاجتماعيّة الاقتصاديّة، وتصدّرت جدول الأعمال الدّوليّة. ولا ريب أنّ الاقتصاد يشكّل واحدًا من أهمّ القطاعات التي تتأثّر بالهجرة الدّوليّة. والنّقاشات حول الهجرة الدّوليّة تجري غالبًا في ضوء بيانات مشوّهة، ويجري التّركيز على الأعباء والتّكلفة الملقاة على الدّول التي تستضيف المهاجرين واللّاجئين في إطار بعيد عن الموضوعيّة، فالحاجة إلى المعلومات الموضوعيّة قائمة لإدراك ماهيّة تأثير الهجرة الدّوليّة في اقتصاد الدّول المضيفة سلبًا وإيجابًا، والقنوات التي يمكن من خلالها التّأثير في الاقتصاد، ودرجة تأثيرها في الاقتصاد في المدى القصير والطّويل. وقد أعدّ هذا التّحليل بهدف تلبية تلك الحاجة في حدود معيّنة. يتناول التّحليل تأثير الهجرة الدّوليّة في اقتصاد الدّول المضيفة، ويركّز على المجالات الحيويّة في الاقتصاد، مثل النّموّ وسوق العمل والماليّة العامّة والتّضخّم. وبما أنّ دوافع الهجرة تختلف من حالة لأخرى، فإنّ هذا التّحليل يخصّص موضوعه بدراسة تأثيرات المهاجرين واللّاجئين في اقتصاد الدّولة المضيفة قدر المستطاع. وهكذا يحمل تأثير الهجرة الدّوليّة في اقتصاد الدّولة المضيفة أهمّيّةً خاصّةً في الدّول التي تؤوي اللّاجئين ولاسيّما تركيا التي تستضيف العدد الأكبر منهم. وقد قدّمت في الجزء الأخير من التّحليل توصيات بشأن سياسة دمج اللّاجئين بشكل يسهم في الاقتصاد التركي انطلاقًا من الخبرات القطريّة.

الهوامش والمصادر :

1. في الأدبيّات يسمّى البلد الذي يورّد المهاجرين (بلد المنشأ).
2. "معجم مصطلحات الهجرة". منظّمة الهجرة العالميّة. http://www.goc. gov.tr/files/files/goc_terimleri_sozlugu.pdf (تاريخ الزّيارة: 29 سبتمبر/ أيلول 2017).
3. حاقان أطمان. "مهاجر أم لاجئ أم ضيف؟". غوروش Görüş. العدد 88. (فبراير/ شباط 2015). ص 24–31.
4. Ceren Ozgen, Peter Nijkamp and Jacques Poot, "Immigration and Innovation Max ;30-in European Regions", IZA Discussion Paper, issue: 5676, (2011), p. 1 Nathan, "Same Difference? Minority Ethnic Inventors, Diversity and Innovation in the UK", Journal of Economic Geography, volume: 15, issue: 1, (2014), p. Ufuk Akcigit, John Grigsby and Tom Nicholas, "Immigration and the ;168-129 Rise of American Ingenuity", American Economic Review, volume: 197, issue: Sandra Sequeira, Nathan Nunn and Nancy Qian, "Migrants ;331-5, (2017), p. 327 and the Making of America: The Short-and LongRun Effects of Immigration During the Age of Mass Migration", National Bureau of Economic Research, .(issue: 23289, (2017

5. Stuart Anderson, "International Students Are 70 % of EE Grad Students in U.S.", Forbes, 15 July 2013; Jenny Ung, "International Students Earn More Than Half of Advanced STEM Degrees in the U.S.", USA Today College, 8 July 2015.

6. Gnanraj Chellaraj, Maskus E. Keith and Aadiyat Mattoo, "The Contribution of International Graduate Students to US Innovation", Review of International Economics, volume: 16, issue: 3, (2008), p. 444-462.

7. Giovanni Peri, "Higher Education, Innovation and Growth", Education and Training in Europe, ed. Giorgio Brunello, Pietro Garibaldi ve Etienne Wasmer, (Oxford University Press, Oxford: 2007)).

8. David Gould, "Immigrant Links to the Home Country: Empirical Implications for US Bilateral Trade Flows", The Review of Economics and Statistics, volume: 76-316; issue: 2, (1994), p. 302 Keith Head and John Ries, "Immigration and Trade Creation: Econometric Evidence from Canada", Canadian Journal of Economics, volume: 31, issue: 1, (1998), p. 47-62.

9. Roger White and Bedassa Tadesse, "The Effects of Refugee and Non-refugee Immigrants on US Trade with Their Home Countries", The Journal of International Trade & Economic Development, volume: 19, issue: 2, (2010), p. 289-317.

10. هارون أوزتركلر وتركمان غورسل. أثر اللّاجئين السّوريّين في اقتصاد تركيا: نمذجة تركيبيّة. (تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط الإستراتيجية ORSAM. أنقرة 2015).

11. Jeff John Roberts, "7 Well-Known Tech Firms Founded by Immigrants or Their Children", Fortune, 30 January 2017.

12. Phillip Ager and Markus Brückner, "Cultural Diversity and Economic Growth: Evidence from the US During the Age of Mass Migration", European Economic Review, volume: 64, issue: C, (2013), p. 76-97.

13. Vincenzo Bove and Leonardo Elia, "Migration, Diversity and Economic Growth", World Development, volume: 89, (2017), p. 227-239.

14. Alberto Alesina, Stelios Michalopoulos and Elias Papaioannou, "Ethnic -Inequality", Journal of Political Economy, volume: 124, issue: 2, (2016), p. 428-488.

15. Alberto Alesina and Ekaterina Zhuravskaya, "Segregation and the Quality of Government in a Cross Section of Countries", The American Economic Review, volume: 101, issue: 5, (2011), p. 1872-1911.

16. Timothy J. Hatton, "Immigration, Public Opinion and the Recession in Europe", Economic Policy, volume: 31, issue: 86, (2016), p. 205-246.

17. Shekhar Aiyar, Bergljot Barkbu, Nicoletta Batini, Helge Berger, Enrica Detragiache, Allan Dizioli, Christian Ebeke, Huidan Lin, Linda Kaltani, Sebastian Sosa, Antonio Spilimbergo and Petia Topalova, "The Refugee Surge in Europe: Economic Challenges", IMF Discussion Note, (2016).

18. Aiyar vd., "The Refugee Surge in Europe: Economic Challenges".

19. Giovanni Peri and Chad Sparber, "Task Specialization, Immigration, and Wages", American Economic Journal: Applied Economics, volume: 1, issue: 3, (2009), p. 135-169.

20. Francesco D'Amuri and Giovanni Peri, "Immigration, Jobs, and Employment Protection: Evidence from Europe Before and During the Great Recession",

Journal of the European Economic Association, volume: 12, issue: 2, (2014), p. 464-432; Cristina Cattaneo, Carlo V. Fiorio and Giovanni Peri, "What Happens to the Careers of European Workers When Immigrants 'Take Their Jobs?'", Journal of Human Resources, volume: 50, issue: 3, (2015), p. 655-693.

21. Gianmarco I. P. Ottaviano, Giovanni Peri and Greg C. Wright, "Immigration, Offshoring, and American Jobs", The American Economic Review, volume: 103, issue: 5, (2013), p. 1925-1959.

22. Patricia Cortes and Jose Tessada, "Low-Skilled Immigration and the Labor Supply of Highly Skilled Women", American Economic Journal: Applied Economics, volume: 3, issue: 3, (2011), p. 88-123; Lida Farré, Libertad González and Francesc Ortega, "Immigration, Family Responsibilities and the Labor Supply of Skilled Native Women", The BE Journal of Economic Analysis & Policy, volume: 11, issue: 1, (2011).

23. Abdurrahman Aydemir and Murat G. Kırdar, "Quasi-Experimental Impact Estimates of Immigrant Labor Supply Shocks: The Role of Treatment and Comparison Group Matching and Relative Skill Composition", European Economic Review, volume: 98, (2017), p. 282-315.

24. David Card, "The Impact of the Mariel Boatlift on the Miami Labor Market", ILR Review, volume: 43, issue: 2, (1990), p. 245-257.

25. Jennifer Hunt, "The Impact of the 1962 Repatriates from Algeria on the French Labor Market", ILR Review, volume: 45, issue: 3, (1992), p. 556-572.

26. Joshua D. Angrist and Adriana Kugler, "Protective or Counter□ Productive? Labour Market Institutions and the Effect of Immigration on EU Natives", The Economic Journal, volume: 113, issue: 488, (2003), p. 302-331.

27. Rachel M. Friedberg, "The Impact of Mass Migration on the Israeli Labor Market", The Quarterly Journal of Economics, volume: 116, issue: 4, (2001), p. 1373-1408.

28. Albrecht Glitz, "The Labor Market Impact of Immigration: A Quasi-Experiment Exploiting Immigrant Location Rules in Germany", Journal of Labor Economics, volume: 30, issue: 1, (2012), p. 175-213; Chiristian Dustmann, Uta Schönberg and Jan Stuhler, "Labor Supply Shocks, Native Wages, and the Adjustment of Local Employment", The Quarterly Journal of Economics, volume: 132, issue: 1, (2017), p. 435-483.

29. Kevin Shellito, "The Economic Effect of Refugee Crises on Host Countries and Implications for the Lebanese Case", (PhD Thesis, University of Pennsylvania, Pennsylvania: 2016).

30. أوينتون أورخان وصبيحة سنيوجل غوندوغا. أثر اللّاجئين السّوريّين في تركيا. (تقرير مركز الشّرق الأوسط للدّراسات الإستراتيجيّة ORSAM وقف الدّراسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التّركيّة TESEV. أنقرة 2015). 32. أورخان وغوندوغا. أثر اللّاجئين السّوريّين على تركيا.

31. أورخان وغوندوغا. أثر اللّاجئين السّوريّين في تركيا.

32. Ximena Vanessa Del Carpio and Mathis Christoph Wagner, "The Impact of Syrians Refugees on the Turkish Labor Market", World Bank Policy Research Working Paper, (August 2015); Evren Ceritoglu, Hatice Burcu G. Yunculer, Huzeyfe Torun and Semih Tumen, "The Impact of Syrian Refugees on Natives'

Labor Market Outcomes in Turkey: Evidence from a Quasi-Experimental Design", IZA Journal of Labor Policy, volume: 6, issue: 1, (2015), p. 5.

33. Ceritoğlu vd., "The Impact of Syrian Refugees on Natives' Labor Market Outcomes in Turkey: Evidence from a Quasi-Experimental Design".

34. Jean-François Maystadt and Philip Verwimp, "Winners and Losers among a Refugee-Hosting Population", Economic Development and Cultural Change, volume: 62, issue: 4, (2014), p. 769-809.

35. Peter Waxman, "The Economic Adjustment of Recently Arrived Bosnian, Afghan and Iraqi Refugees in Sydney, Australia", International Migration Review, volume: 35, issue: 2, (2001), p. 472-505.

36. D'Artis Kancs and Patrizio Lecca, "Long-Term Social, Economic and Fiscal Effects of Immigration into the EU: The Role of the Integration Policy", EERI Research Paper Series, (2016).

37. Marianne Frank Hansen, Marie Louise Schultz-Nielsen and Torben Tranæs, "The Impact of Immigrants on Public Finances: A Forecast Analysis for Denmark", IZA Working Papers, issue: 8844, (2015).

38. Kjetil Storesletten, "Sustaining Fiscal Policy through Immigration", Journal of Political Economy, volume: 108, issue: 2, (2000), p. 38.

39. Holger Bonin, Bernd Raffelhüschen and Jan Walliser, "Can Immigration Alleviate the Demographic Burden?", FinanzArchiv: Public Finance Analysis, volume: 57, issue: 1, (2000), p. 1-21.

40. Christian Dustmann and Tommaso Fratti, "The Fiscal Effects of Immigration to the UK", The Economic Journal, volume: 124, issue: F, (2014), p. 593-643.

41. Poul Schou, "Immigration, Integration and Fiscal Sustainability", Journal of Population Economics, volume: 19, issue: 4, (2006), p. 671-689.

42. صادق أوناي ونور الله غور وشريف ديلك. "تركيا في القمّة الإنسانيّة العالميّة وإدارة الأزمة العالميّة". منظور ستا SETA Perspektif. العدد 129. مايو/ أيّار 2016.

43. "أردوغان: لقد اتّفقنا على خطوات سياسات الأموال والماليّة". Bloomberg HT. 8 يوليو/ تمّوز 2017.

44. Massimiliano Cali and Samia Sekkarie, "Much Ado About Nothing? The Economic Impact of Refugee 'Invasions'" Brookings, https://www.brookings.edu/blog/future-development/2015/09/much-ado-about-nothing-the-economic-impact-of-refugeeinvasions/, (access date: 16 September 2017).

45. Marios Zachariadis, "Immigration and International Prices", Journal of International Economics, volume: 87, issue: 2, (2012), p. 298-311.

46. Zachariadis, "Immigration and International Prices".

47. Saul Lach, "Immigration and Prices", Journal of Political Economy, volume: 115, issue: 4, (2007), p. 548-587.

48. Patricia Cortes, "The Effect of Low-Skilled Immigration on US Prices: Evidence from CPI Data", Journal of Political Economy, volume: 116, issue: 3, (2008), p. 381-422.

49. Binnur Balkan and Semih Tumen, "Immigration and Prices: Quasi-Experimental Evidence from Syrian Refugees in Turkey", Journal of Population Economics, volume: 29, issue: 3, (2016), p. 657-686.

50. Jennifer Alix-Garcia and David Saah, "The Effect of Refugee Inflows on Host Communities: Evidence From Tanzania", The World Bank Economic Review, volume: 24, issue: 1, (2009), p. 148-170.

51. Albert Saiz, "Room in the Kitchen for the Melting Pot: Immigration and Rental Prices", The Review of Economics and Statistics, volume: 85, issue: 3, (2003), p. 502-521.

52. Semih Tümen, "The Economic Impact of Syrian Refugees on Host Countries: Quasi-Experimental Evidence from Turkey", The American Economic Review, volume: 106, issue: 5, (2016), p. 456-460.

53. Filipa Sá, "Immigration and House Prices in the UK", The Economic Journal, volume: 125, issue: 587, (2015), p. 1393-1424.

54. Albert Saiz and Susan Wachter, "Immigration and the Neighborhood", American Economic Journal: Economic Policy, volume: 3, issue: 2, (2011), p. 169-188.

55. Ather H. Akbari and Yigit Aydede, "Effects of Immigration on House Prices in Canada", Applied Economics, volume: 44, issue: 13, (2012), p. 1645-1658;
Steven Stillman and David C. Maré, Housing Markets and Migration: Evidence from New Zealand, (Department of Labour, Wellington: 2008).